

بالنسك ولعل عمله اذا لم يقصده والاوجب دفعه اذما  
مما ياتي في الصيال ويحتمل خلافه وهو على سبيل الترتيب  
والتعديل اي ان الشرع امر فيه بالتعويض العدولي الى غيره  
بحسب القيمة كما سيعلم ولهذا يسمى دم ترتيب وتعديل فان  
احصر عن الوقوف والطواف جميعا **فالتحلل** اي جواز الاوجوب  
ثم ان كان معتمرا او اتسع الوقت للمحج فالأفضل ان لا يجعل التحلل  
قربا زال الحصر فاتم نسكه والافضل تعجيله ليلا يفوق المحرم  
ان كان في الحج وتيقن زوال الحصر اي في مدة يمتن ادراك بعدها  
او في العرة وتيقن قرب زواله وهو ثلاثة ايام امتنع  
تحلله قاله الماوردي وينبغي اخذ امته حمل قوله فيها  
لو كان المانع مسلما او عجزا عن قتاله ان لا يولي له ان يتحلل  
عن الحج اذا لم يسع الوقت او علم انه لا يندفع بدون قتال  
**والمراد بتحلله انه يهدى شاة** ولو هدي تطوع معه  
كما هو مصرح به قال في القوت بعد قول المصنف في شاة  
حيث احمر قال وكذلك يذبح هناك ما قومه من دماء الخواتم  
قبل الاحصار وما معه من هدي التطوع وله دجاجة عن  
احصاره انتهى لانه يذبحها حيث احمر في حل او حرم ثم يحلق  
راسه مع نيئة التحلل اي يخرج من النسك عندها كما  
صرح به النووي ونقله ابن الرفعة عن الاصحاب خلافا  
لما جتته في المهمات من الاكتفاء بما اقتت بالذبح وفي القوت  
ولينظر فيما اراد الحلق للذبي في دوام احرامه حيث يجوز

له

له هل يحتاج الى نيته كذلك ام لا الاشبه الاحتياج لها انتهى  
كما يكفي مقارنة النيته لاول الوضوء وقد يفرد بان افعال الوضوء  
لما تجانست اذ كل منها غسل على صورته كانت كالشيء الواحد  
فالكتفي بالنيية في اولها ولا كذلك هنا وفيه فطر لا يتقاضاه  
بالصدقة والحج وغيرها حيث الكتفي فيها بالنيية وله لمع عدم  
تجانس افعالها ورايت بعض المشايخ يفرق بان الوضوء مخصص  
وعبادته واحدة بخلاف الذبح والحلق هذا فان كلاهما عبادته  
وخصلته وعبادة مستقلة وفيه نظر ايضا لانه ان اراد استقلا  
كل منهما فوضو ممنوع اذ لا معنى لكون الشيء عبادة مستقلة  
الا الاعتداد به سواء فعل غيره معه او لا وظاهر ان واحد منهما  
هنا ليس كذلك بل المعتد به مجموعهما حتى لو اقتصر على واحد  
لم يؤثر شيئا مالم يفعل الاخر كما ان غسل الوجه مثلا لا اثر له  
مالم يغسل بقية الاعضاء فالاولي ان يفرق بان الوضوء للتعبد  
به فكان حقيقة واحدة شرعا والكتفي بالنيية اوله بخلاف  
الذبح والحلق فانها لم يوصفا لذلك ولهذا لم يندب في الكثر  
احوال التحلل او كثير منها وانها تعرض شرعا لعارض فامتنع  
النيية عند احدها عن النيية عند الاخر اذ لا ارتباط بينهما  
شرعا وفيه نظر فليتأمل وفارق وجوب النيية هنا من  
العبادة قبل تمامها فقله ابن الرفعة عن الاصحاب والترتيب  
بين الذبح والحلق هو ما صرح به في شرح المهذب وغيره ويفرق  
الحكم على مسالك ذلك الموضوع ولا يلزمه بعث الهدى الى الحرم  
وان كان الاولي بعثه اذا تمكن منه وحماه عن نص الشافعي وهو